۱۳۸۵/۱۱/۱۹

مبتکر و قبلہ ...

سازمان کتابخانه ها، موزه ها و مرکز اسناد آستان قدس رضوی

اداره مخطوطات

فهرست ۲۸

اِنزالدو

نام کتاب استقصاء النظر

مؤلف متن حسن بن یوسف بن مطهر محشی علامه حلی

شارح .... مترجم ....

تاریخ تحریر .... نوع خط نسخ تعداد سطر ۲۱

نام کاتب ....

موضوع حکمت و کلام زبان عربی عده اوراق ~~۲۸۱~~ ۹ ۲

طول ۲۲ عرض ۱۵/۵ شماره عمومی ۳۳۰۴۸

وقفی / خریداری مقام معظم رهبری تاریخ وقف بهمن ۱۳۸۴

ملاحظات

*زیراکس یا نسخه ضمیمه دارد.

نمبر
كلام
امامية عربية
١

رسالة استقصاء النظر
في البحث عن القضاء والقدر
للعلامة الحلي رحمه الله

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله العليم الغفار القديم القهار العظيم الستار الذي خلق الانسان ومنحه بالافضال فانعم عليه بالتكليف المستند الى الارادة والاختيار ووعده على فعل الطاعة عقبى الدار وتوعده على المعصية بدخول النار جزاء على افعاله بمقتضى العدل من غير اكراه ولا ظلم ولا اجبار وصلى الله على سيدنا محمد النبي المختار المبعوث من ولد معد بن نزار وعلى عترته الامجاد الاطهار المعصومين عن الخطاء والزلل الخالين الابرار والاصحاب صلوة تتعاقب عليهم تعاقب الاعصار **اما بعد** فانه لما امر السلطان الاعظم الحاكم في رقاب الامم سلطان سلاطين العرب والعجم شاهنشاه المعظم غياث الحق والملة والدين **سلطان محمد خدابنده** مالك بحر الارض ثبت الله ملكه الى يوم النشر وايده الله بالالطاف الرحمانية وامده بالعنايات الالهية وقرن دولته بالخلود الى اليوم الموعود ولا زالت الرقاب خاضعة لعظمته والقلوب خاشعة من هيبته والدنيا معمورة بدوام دولته والاحكام نافذة على وفق ارادته والامال متوجهة نحو كعبته والنصر محفوف بالوية مجده عززته تدمير الله بالقوة القدسية وخصه بالكمالات النفسانية والقريحة الوقادة والفكر الصحيح النقادة وفاق في ذلك على جميع الامم وزاد علما وفضلا على فضلاء من تاخر وتقدم والحمد لله تعالى الكامل في رعيته والاحسان الى العلماء من اهل مملكته وافاضة

البر

البر والانعام على جميع الانام وبذر حكم التنافس في الاقطار ولا زال متسلسلا في الاعصار بسطر الاوراق الدالة على ان للعبد اختيارا في افعاله وانه غير مجبور عليه فابلغ ذلك الامر المطاع بالامتثال والاتباع وسارعت في انشاء هذه الرسالة الموسومة **باستقصاء النظر** في البحث عن القضاء والقدر المشتملة على حجج الفريقين وادلة الخصمين واوضحت الحق منهما بالبرهان الواضح والدليل اللائح قاصدا في ذلك تحقيق الحق وارتكاب نهج الصدق في استعمال الانصاف واجتناب البغي والاعتساف وطلب الحق اين كان والوصول اليه بقدر الامكان والله الموفق والمعين وقبل الخوض في الادلة نقرر محل النزاع **فنقول** ذهب جهم بن صفوان الى انه لا فعل للعبد البتة وان الفاعل لجميع الاشياء هو الله تعالى لا غير ولا قدرة للعبد وذهبت الاشاعرة والنجارية الى ان الله تعالى هو الموجد للافعال باجمعها لكن العبد مكتسب لافعاله فاثبتوا للعبد قدرة غير مؤثرة في الفعل بل الفعل صادر عن الله تعالى وهذا في الحقيقة مذهب جهم بن صفوان لكن لما راى ابو الحسن الاشعري ان الشناعة تلزمه من اسقاط فائدة التكليف وعدم الفرق بين حركاتنا يمنة ويسرة وصعودنا الى السماء اعتذر باثبات القدرة لكن لما لم يجعل لها اثرا ساوى قوله جهما واما الامامية والمعتزلة فانهم قسموا الافعال الى ما يتعلق بقصودنا ودواعينا وارادتنا واختيارنا كحركتنا الاختيارية الصادرة عنا كالحركة يمنة ويسرة والى ما لا يتعلق بقصودنا ودواعينا كالاثار التي يفعلها الله تعالى فينا من الالوان وحركة النمو والتغذية وحركة النبض وغير ذلك وهو مذهب الحكماء والحق انا نعلم بالضرورة انا فاعلون بالاختيار ويدل عليه العقل والنقل **اما الاول** انا نعلم بالضرورة الفرق بين حركتنا الاختيارية والاضطرارية وحركة الجماد ونعلم بالضرورة قدرتنا على الحركة الاولى كحركتنا يمنة ويسرة وعجزنا عن الثانية كحركتنا الى السماء وحركة الواقع من شاهق وانتفاء قدرة الجماد ومن اسند الافعال الى الله تعالى ينفي الفرق بينهما وحكم بنفي ما قضت الضرورة بثبوته قال ابو الهذيل العلاف ونعم ما قال حمار بشر اعقل من بشر فانه لو اتيت الى جدول كبير وضربته فانه لا يطفره ويرجع عنه لانه فرق بين ما يقدر عليه وبين ما لا يقدر عليه وبشر لا يفرق بين المقدور وغير المقدور **الثاني** انه لو كانت الافعال كلها مستندة الى الله تعالى لم يبق عندنا فرق بين من احسن الينا غاية الاحسان وبين ما اساء الينا غاية الاساءة طول عمره وكان يقبح منا شكر الاول وذم

[illegible]

الثاني لأن الفعلين صادران عن الله تعالى لا عن الفاعلين ولما علمنا بطلان ذلك وانه يحسن مدح الاول وذم
الثاني علمنا ان العلم باسناد الافعال الينا قطعي لا يقبل التشكيك الثالث انه لو كانت الافعال صادرة عن الله
تعالى قبح ان يامرنا وينهانا ويكلفنا كما انه يقبح من احدنا امر الزمن بالطيران الى السماء لانا عاجزون عن الافعال
لاستنادها الى صدورها عنه كما ان الزمن عاجز عن ذلك وكما انه يقبح منا امر الواقع من شاهق بالحركة والسكون
كذا يقبح امر المكلف بالطاعة واجتناب المعصية لعجزه عنهما ووقوعهما بغيره لكن الله تعالى قد امر ونهى وانذر
وزجر ووعد وتوعد وكيف يحسن منه ان يقول الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة
والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما وهو الذي فعل الزنا عندهم والسرقة تعالى الله عن ذلك
علوا كبيرا الرابع انا نعلم بالضرورة انها تقع بحسب قصودنا ودواعينا ويجب ان تنتفي عند
كراهتنا وصوارفنا فانا اذا اردنا الحركة يمنة فعلناها ولم يقع منا سكون ولا الحركة يسرة ولو لم يكن
اسنادها الينا لجاز ان يقع واردناها وان لا تقع وان اردناها الخامس انه يلزم منه ان يكون
الله تعالى في غاية الظلم للعباد والجور تعالى الله عن ذلك لانه يخلق فينا المعاصي وانواع الكفر
والشرك ويعذبنا عليها ولا فرق بين خلقه الكفر في الكفار وخلق لونه وطوله وكما يلزم الظلم لو عذبه
على لونه وطوله كذا يلزم الظلم على الكفر الذي خلقه فيه وقد نزه الله تعالى فقال وما ربك بظلام
للعبيد وما الله يريد ظلما للعباد فاي ظلم اعظم من تعذيب الغير على فعل صدر من الظالم الاصلي المطلوب
فيه ولا يمكن من تركه ومن اغرب الاشياء واعجبها انهم نزهوا انفسهم عن المعاصي والكفر وانواع
الفساد ونزهوا ابليس عن ذلك ايضا ووصفوا الله تعالى بذلك وقد كذبهم الله تعالى في
كتابه العزيز وقال اذا فعلوا فاحشة قالوا وجدنا عليها اباءنا والله امرنا بها قل ان الله لا يامر
بالفحشاء وقال ولا يرضى لعباده الكفر والاشاعرة يقولون انه يريد منهم الكفر واي عاقل يرضى
لنفسه مذهبا يلزم منه تكذيب الله تعالى السادس انه يلزم ان يكون الكافر مطيعا لله تعالى بكفره
لانه قد فعل ما هو مراد الله تعالى وهو الكفر ولم يفعل ما يكرهه الله تعالى وهو الايمان لان الايمان
عندهم غير مراد الله تعالى عن الكفار بل هو ما يكرهه الله تعالى عن الكافر واي عاقل يرضى لنفسه

اعتقاد

اعتقاد ان الكفر طاعة وان الايمان معصية نعوذ بالله تعالى من ذلك السابع انه يلزم منه نسبة السفه الى الله تعالى
وانه يفعل ضد الحكمة لان العقلاء انما يامرون الغير بما يريدون ايقاعه وينهون عما يكرهون ايقاعه منه وان من يريد
من غيره فعلا وينهاه عنه ويكره من غيره فعلا ويامره به نسبه العقلاء الى الحمق والسفه والاشاعرة يقولون
ان الله تعالى كره الايمان من الكافر وامره به واراد الكفر منه ونهاه عنه واي عاقل يرضى لنفسه نسبة السفه الى الله تعالى
وهو الحكيم في افعاله كما قال تعالى ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت ووصف نفسه بانه حكيم وقولهم يضاد ذلك
فانهم اعتذروا بان الامر قد يتحقق بدون الارادة كما في السيد اذا ضرب عبده فطلب السلطان الانتقام منه فاعتذر
عنده بانه لا يطيعني فيقول السلطان مره حتى اعرف عدم طاعته فان السيد اذا امره لم يرد منه الفعل قلنا
هذا خطاء من وجوه اولها انه مثال جزئي لا نظير له ولا مثال سواه فانه اذا امره السيد حمل اوامر الله تعالى و
نواهيه واوامر العقلاء ونواهيهم على هذا المثال الجزئي النادر مع ان جميع الاوامر والنواهي لا تنفك عن الارادة
والكراهة وثانيها انا نمنع امر السيد هنا بل يوجد صيغة الامر ولا يامره امرا حقيقيا وثالثها ان السيد كما لا يريد
٤٧ عن ٥ الفعل لا يطلبه فان السيد طلب انتقامه وعقيده عند السلطان وليس ذلك بطلب الفعل كما انه ليس بارادته
فاذا امتنعت الارادة كذا يمتنع الطلب مع اتفاقهم على اثبات طلب الفعل منه الثامن يلزم منه جواز ان يعذب
الله تعالى سيد المرسلين العذاب الدائم وان يخلد ابليس وفرعون الجنان ويوديهما اياها حيث لا مدخل
لهما في الطاعة والمعصية في استحقاق الثواب والعقاب عندهم فيبطل جميع التكاليف ويلجئ كل عاقل الى الترك
من التكليف وفعل انواع الفسوق والمعاصي والملاهي المحرمة وترك التكليف الشاق اذ لا فرق بين ارتكاب
الشاق وامتثال الاوامر بالطاعات وبين ارتكاب انواع الفسوق بل يجب ان يحكم بسفه الزاهد العابد المنفق
امواله في اصناف الخير من بناء المساجد والربط والمدارس لانه يجعل لنفسه ارتكاب المشقة ويخرج ما يحتاج
اليه من الاموال لغرض لا يحصل بفعل ذلك بل قد يجعل له العذاب ويترك الزاهد والملاذ والملاهي
مع انه قد يحصل به النعيم المؤبد واي عاقل يرضى لنفسه مثل ذلك المذهب المؤدي الى خراب العالم
واختلال نظام النوع الانساني واضطراب امر الشريعة المحمدية التاسع انه يلزم منه الكفر وعدم الجزم
بصدق الرسول صم وسلم وانتفاء الوثوق بشيء من الشرائع والاديان لان الكفر والاضلال وجميع

انواع الفسوق ودعوى الكذابين في النبوة صادرة عنه وواقعة بارادته فجاز ان يكون محمد صلعم وغيره من
الانبياء المتقدمين كعيسى وموسى عم وغيرهما قد ادعى النبوة وهم كذابون وانه تعالى اظهر المعجز عقيب دعواهم
لاضلال الخلق لان العصاة الفساق والكفار في العالم اكثر من المطيعين لقوله تعالى وقليل من عبادي الشكور
وقليل ما هم فيكون عادته تعالى جارية بالاضلال فكيف يعرف صدق الانبياء ع واي طريق يوصلنا الى
ذلك مع علمنا بانه تعالى يضل العالم ويفعل بهم ضد الحق ولا يريد هدايتهم ولا ارشادهم نعوذ
بالله المصير الى مثل هذا المذهب المؤدي الى ذلك العاشر الاشاعرة شاكون في حصول النجاة لهم و
لانبيائهم ولا يمكنهم الجزم بذلك فان الثواب والعقاب غير مستحقين عندهم بفعل الطاعات
والمعاصي بل جاز ان يعذب المؤمن بل النبي صلعم ويثيب الكافر على ما تقدم والشك كفر
نعوذ بالله من ذلك الحادي عشر انه يلزمهم ان يصف الله تعالى نفسه بوصف غير مستحق له وذلك
كفر بيان ذلك انه تعالى وصف نفسه بالرحمة والغفران والعفو وانما يتحقق ذلك لو كان
الله تعالى مستحقا للعقاب في حق الفساق بحيث يتحقق العفو اذ لم يكن مستحقا لعقاب العصاة
وانما يستحق العقاب لو كان العصيان مستندا الى العبد اما اذا كان مستندا الى الله تعالى وا
قعا بارادته لم يكن على العاصي حق الثاني عشر اذا كانت الافعال واقعة بارادته وقدرته تعالى
كيف يتحقق الظلم من العباد وكيف يستحق احد اللعنة من الله تعالى ومن العباد وكيف يحسن
من الله تعالى ان يقول الا لعنة الله على القوم الظالمين واي ذنب للظالم في ظلمه اذا كان
فعله تعالى وكيف يحسن منه لعنه وامر العباد بها الثالث عشر انه يلزم من مذهب الاشاعرة هنا
عدم التدين بشيء من الشرايع والاديان لا بدين الاسلام ولا بغيره من شرايع الانبياء
السابقين لان مبنى الاديان على صدق النبي صلعم بمقدمتين لا يذهب اليهما الاشاعرة
احدهما ان الله تعالى فعل المعجز على يد مدعي الرسالة لاجل تصديقه ولغرض صحة دعواه
والثانية ان كل من صدقه الله تعالى فهو صادق واما المقدمة الاولى فاستعمل الناس فيها قياس الغايب
على الشاهد وقالوا لو ان شخصا ادعى انه رسول السلطان ان كان رسولك حقا فانزع خاتمك

من اصبعك فنزع السلطان خاتمه من اصبعه وكرر ذلك مرارا فان الحاضرين ان علموا ان السلطان نزع خاتمه
لغرض تصديقه حكموا بانه قد ارسله الى الغير وان علموا انه نزعه لغرض اخر او للعبث ولا لغرض او لغرض
فانهم لا يحكمون بانه قد صدقه فكذلك النبي اذا ظهر وادعى الرسالة وخلق الله المعجز على يده ان علم
الناس انه تعالى لم يفعل ذلك لغرض التصديق لم يحكموا بصدقه والا لم يحكموا بصدقه والاشاعرة منعوا
هذه المقدمة وقالوا ان الله تعالى لا يجوز ان يفعل شيئا من الافعال لغرض البتة فكيف يتحقق العلم
بصدق مدعي الرسالة واما المقدمة الثانية فان المعتزلة لجأوا فيها الى حكم العقل من قبح تصديق
الكاذب فاذا صدق الله مدعي الرسالة علمنا انه صادق لاستحالة القبيح عليه وهذه المقدمة لا
تمشي على مذهب الاشاعرة لان القبايح كلها مستندة الى الله تعالى عندهم فجاز ان يصدق الكاذب
فلا يتحقق العلم بصدق النبي الصادق الرابع عشر الاشاعرة لم يرضوا بقضاء الله تعالى وقد او
جبوا ذلك على العباد لان الله تعالى قضى بالكفر على الكافر وبالمعصية على العاصي وحرموا
الرضا بالكفر والعصيان واما الامامية فانهم رضوا بقضاء الله تعالى وقدره لانه تعالى
انما يقضي بالحق وبقدره حاشى الله تعالى ان يقضي بالباطل الخامس عشر قول الاشاعرة
يلزم منه انتفاء الوثوق بوعد الله تعالى ووعيده فينتفي فائدة بعثة الانبياء لان انواع
المعاصي عندهم صادرة عنه تعالى ومن جملتها الكذب فجاز ان يكون خبره بالوعد والوعيد
كذبا فلا يبقى في بعثته فائدة وذلك عناد وظلم تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا السادس عشر
لو كانت الافعال مخلوقة لله تعالى لزمه تكليف ما لا يطاق وهو قبيح عقلا والسمع قد منع منه
فقال لا يكلف الله نفسا الا وسعها السابع عشر ان الله تعالى خلق العالم عند الامامية والمعتزلة
لحكمة ظاهرة وهي ايصال الوجود الى عباده فانه قد ثبت ان الوجود خير والعدم شر
لاظهار رحمته ولطف عنايته وطلب معرفته كما قال الله تعالى في كتابه العزيز وما خلقت
الجن والانس الا ليعبدون ثم ارسل الرسل لارشاد العالم الى كيفية عبادته على الوجوه
التي عجزت العقول عن تفاصيل العبادات فيتبين الطريق لهم وبيان المخالف المعاند

وانما يتم ذلك كله لو كان الله تعالى يفعل ذلك لغرض وكان للعبد اثر في افعاله وعلى قول المجبرة لا يتم ذلك لانه تعالى
عندهم لا يفعل لغرض ولا اثر للعبد ايضا الثامن عشر انه يلزم افحام الانبياء لان النبي صلعم اذا قال للكافر قل للذي
يفعل بخلق فيّ الايمان بدل الكفر حتى امن لانه لا قدرة لي على مقاهرة الله تعالى انقطع النبي صلعم واما المنقول فوجوه الاول
الآيات الدالة على مدح المؤمن على ايمانه وذم الكافر على كفره والوعد بالثواب على الطاعات والعقاب على المعصية
كقوله تعالى وابراهيم الذي وفى انه كان عبدا شكورا ان ابراهيم لأواه حليم وانك لعلى خلق عظيم فويل للذين
كفروا تبت يدا ابي لهب ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون الثاني الآيات الدالة على المجازات على الافعال قال الله
تعالى اليوم تجزى كل نفس بما كسبت اليوم تجزون بما كنتم تعملون ولا تزر وازرة وزر اخرى لتجزى كل
نفس بما تسعى هل جزاء الاحسان الا الاحسان هل تجزون الا ما كنتم تعملون من جاء بالحسنة فله عشر امثالها ومن
جاء بالسيئة فلا يجزى الا مثلها فيوفيهم اجورهم ومن اعرض عن ذكرى فان له معيشة ضنكا وجزاء سيئة سيئة مثلها
اولئك الذين اشتروا الحيوة الدنيا لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت لمثل هذا فليعمل العاملون ولولا ان يكون
العبد فاعلا لما يستحق الجزاء عليه من ثواب وعقاب لم يتحقق المجازات والمقابلة بازاء الافعال الثالث
الآيات الدالة على ان افعال العباد مستندة اليهم وصادرة عنهم كقوله تعالى فويل للذين يكتبون الكتاب بايديهم ٧ للذين هم
ان يتبعون الا الظن ذلك بان الله لم يك مغيرا نعمة انعمها على قوم حتى يغيروا ما بانفسهم بل سولت لكم
انفسكم امرا فطوعت له نفسه قتل اخيه فقتله من يعمل سوءا يجز به كل امرئ بما كسب رهين ما كان لي عليكم من سلطان الا
ان دعوتكم فاستجبتم لي الذين ينفقون اموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية يرجون تجارة لن تبورا
اذا تداينتم بدين الى اجل مسمى فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل ولا يأب كاتب ان يكتب كما علمه الله ان الذين
كفروا سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون الرابع انه تعالى نزه نفسه من ان يكون مثل ١٧ انعامهم
افعال المخلوقين من التفاوت والاختلاف فقال تعالى ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت الذي احسن
كل شيء خلقه ثم هدى والكفر ليس بحسن الخامس انه تعالى نزه نفسه عن الظلم فقال تعالى ان الله لا يظلم مثقال ذرة
وما ربك بظلام للعبيد وما ظلمناهم ولكن انفسهم يظلمون لا ظلم اليوم ولا يظلمون فتيلا ولا ٧ كانوا هم
يظلمون نقيرا وما الله يريد ظلما للعباد السادس انه تعالى ذم عباده على الكفر والمعاصي الصادرة

عنهم

عنهم ووبخهم على ذلك فقال تعالى كيف تكفرون بالله ويقبح منه تعالى ان يخلق الكفر في
الكافر ويوبخه عليه مع عجز العبد عن مقاهرته تعالى وامتناع خلاف ارادته وكيف يحسن منه ان
يقول وما منع الناس ان يؤمنوا اذ جاءهم الهدى وهو المانع لهم ويقول لابليس ما
منعك الا تسجد اذ امرتك وقد كان لابليس ان ينبغي له قوله انت المانع لي والقاهر
على ترك السجود ولا امكن من مقاهرتك ولم يعتذر بها لافتخاره على ادم ومثل هذا الكلام
كمثل شخص حبس غيره في بيت وجعله بحيث لا يتمكن من الخروج عنه ثم يقول له ما منعك عن الخروج
الى قضاء اشغالي ويعاقبه على ذلك بانواع العقوبات ولا شك عند العقلاء ان هذا قبيح
وقال تعالى وماذا عليهم لو امنوا وقوله يا موسى ما منعك اذ رايتهم ضلوا* وقال
فما لهم عن التذكرة معرضين فما لهم لا يؤمنون لم تحرم ما احل الله لك لم اذنت لهم الى
غير ذلك من الآيات السابع الآيات الدالة على العفو كقوله تعالى عفى الله عنك ويغفر لكم
ذنوبكم ويغفر ما دون ذلك وانما يتحقق العفو والغفران لو صدر الذنب عن العبد الثامن
الآيات الدالة على الانكار كقوله لم تلبسون الحق بالباطل لم تصدون عن سبيل الله انى
تصرفون انى تؤفكون لم تكفرون وكيف يحسن منه تعالى التعنيف على الكفر وهو الفاعل له و
كيف يحول بين العبد والايمان ثم يقول ماذا عليهم لو امنوا وذهب بهم عن الرشد ثم يقول
فاين تذهبون وكيف يصدهم عن الدين حتى يعرضوا ثم يقول لهم فما لهم عن التذكرة معرضين
التاسع الآيات الدالة على انه خير عباده في افعالهم وجعلها معلقة بمشيتهم فقال تعالى
فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر اعملوا ما شئتم لمن شاء منكم ان يتقدم او يتأخر فمن شاء
ذكره فمن شاء اتخذ الى ربه سبيلا فمن شاء اتخذ الى ربه مآبا العاشر الآيات الدالة
على نفي المشركين من نفسه واضافتها الى الله تعالى فقال سيقول الذين اشركوا
لو شاء الله ما اشركنا ولا اباؤنا ولا حرمنا من شيء وقالوا لو شاء الرحمن ما عبدناهم
الحادي عشر الآيات الدالة على انه تعالى امر العباد بالمسارعة الى فعل الطاعات فقال

وسارعوا الى مغفرة من ربكم واستبقوا الخيرات والسابقون السابقون اولئك المقربون الثاني عشر
الآيات الدالة على امر العباد بالافعال نحو يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول اقيموا الصلوة اجيبوا
داعي الله وامنوا به استجيبوا لله وللرسول اذا دعاكم اركعوا واسجدوا واعبدوا ربكم وافعلوا الخير لعلكم تفلحون
فامنوا خيرا لكم واتبعوا احسن ما انزل اليكم من ربكم وانيبوا الى ربكم الثالث عشر الآيات الدالة على حث الله عباده على
الاستعانة به قال اياك نعبد واياك نستعين استعينوا بالله واستعذ من الشيطان الرجيم وكيف يجوز ان يخلق
فينا الظلم والكفر وانواع المعاصي ويامرنا بالاستعانة به والاستعاذة من الشيطان والشيطان تبرا عندهم من
فعل شيء الشر ويامرنا بالاستعاذة منه وقد كان الواجب في قولهم الاستعاذة بالشيطان والاستعاذة
به من الله تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا الرابع عشر الآيات الدالة على فعل الله تعالى اللطف للعباد قال الله اولا
يرون انهم يفتنون في كل عام مرة او مرتين ولولا ان يكون الناس امة واحدة ولو بسط الله الرزق لعباده
لبغوا في الارض فبما رحمة من الله لنت لهم ان الصلوة تنهى عن الفحشاء والمنكر واذا كان من الله تعالى فاي فائدة
تقع في اللطف المقرب للطاعة اذا كان من فعله تعالى الخامس عشر الآيات الدالة على اعتراف الكفار والعصاة باسناد
افعالهم اليهم لقوله ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم الى قوله انحن صددناكم عن الهدى
بل كنتم مجرمين وقوله ما سلككم في سقر قالوا لم نك من المصلين ولم نك نطعم المسكين الآية وقوله تعالى
كلما القي فيها فوج سالهم خزنتها الم ياتكم نذير قالوا بلى قد جاءنا نذير فكذبنا وقلنا ما نزل الله من شيء
اولئك ينالهم نصيبهم من الكتاب حتى اذا جاءتهم رسلنا يتوفونهم قالوا اين ما كنتم تدعون من دون
الله قالوا ضلوا عنا وشهدوا على انفسهم انهم كانوا كافرين الى قوله تعالى فذوقوا العذاب بما كنتم تكسبون
فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات احلت لهم وغير ذلك من الآيات السادس عشر الآيات الدالة
على تحسر الكفار في الآخرة والندم على الكفر والمعصية وطلب الرجوع الى الدنيا ليفعلوا الخير مع انهم في
المرة الثانية مقهورون على فعل الكفر والمعاصي فاي فائدة لهم في ذلك وقد كان طريق الاعتذار
ان هذه الافعال ليست صادرة باختيارنا بل هي فعل الله تعالى وقضاؤه ولا اختيار لنا فيها قال
الله تعالى وهم يصطرخون فيها ربنا اخرجنا نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل ربنا اخرجنا منها فان عدنا

فانا

فانا ظالمون قال رب ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما تركت او تقول حين ترى العذاب لو ان لي كرة فاكون
من المحسنين السابع عشر الآيات الدالة على نكس رؤس الكفار واستحيائهم من الله تعالى كقوله تعالى و
لو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم عند ربهم واي موجب لنكس رؤسهم من الحياء
اللاحق بهم مع انهم غير قادرين على ترك المعصية وانها من فعل الله تعالى الثامن عشر القرآن انما
انزل حجة لله تعالى على عباده وكذلك رسلنا الرسل واي حجة على الله اعظم من حجة الكفار فان لهم ان
يقولوا كيف تامرنا بالايمان وقد خلقت فينا ضده وانه لا قدرة لنا عليه ولا على ان نفهم ذلك وكيف تنهانا
عن الكفر وقد خلقته فينا واي عذر لله تعالى عن ذلك وما يكون جوابه تعالى عند الاشاعرة عن هذا
الالزام وما احسن قول امير المؤمنين علي عليه افضل الصلوة والسلام حين سال الشامي اكان مسيرنا
الى الشام بقضاء الله وقدره قال ويحك لعلك ظننت قضاء لازما وقدرا حتما ولو كان ذلك كذلك
لبطل الثواب والعقاب وسقط الوعد والوعيد ان الله سبحانه امر عباده تخييرا ونهاهم تحذيرا وكلف
يسيرا ولم يكلف عسيرا واعطى على القليل كثيرا لم يعص مغلوبا ولم يطع مكرها ولم يرسل الانبياء
لعبا ولم ينزل الكتاب للعباد عبثا وما خلق السموات والارض وما بينهما باطلا ذلك
ظن الذين كفروا فويل للذين كفروا من النار فانظر الى توبيخه عليه السلام للشامي وقصده بقوله ويحك مع
انها كلمة توبيخ حيث انه ظن القضاء اللازم ثم الى قوله لو كان قضاء لازما لبطل الثواب
والعقاب وسقط الوعد والوعيد لانه يكون ظلما من الله تعالى والله منزه عنه وكما انه
يسقط الثواب والعقاب وسقط الوعد والوعيد على خلق الاجسام والاعراض التي
لا يثاب عليها الله تعالى لكن يجب ان يسقط ذلك على خلق الطاعة والمعصية الصادرة
عن الله تعالى عن ذلك ولكن لما ثبت الوعد والوعيد والثواب والعقاب علم بطلان القول
بالقضاء اللازم ثم انظر الى قوله امر عباده تخييرا ونهاهم تحذيرا فانه تعالى لم يقهر
عباده على فعل الطاعة ولا على اجتناب المعصية اذ لو كان كذلك لبطل التكليف وكان
الفعل مستندا اليه بل امر عباده ان يوقعوا الفعل على ارادتهم واختيارهم فان فعلوا

اثابهم وان تركوا عاقبهم وكذا احذرهم في التمني انهم متى فعلوا المنهي عنه عذبهم
الى قوله كلف يسيرا ولم يكلف عسيرا وهو يبطل قواعد المجبرة الذين قالوا ان الله كلف
عباده بالمحال وما لا قدرة لهم عليه واي يسر في ذلك واي عسر اعظم منه ثم الى
قوله عليه السلام ولم يعص مغلوبا ولم يطع مكرها فانه يبطل قواعدهم ايضا فانه
لا يلزم من المعصية الصادرة عن العباد مع انه تعالى لم يردها منهم كونه مغلوبا
لانه تعالى انما يكون مغلوبا لو لم يتمكن من فعل ضد ارادتهم لكنه تعالى متمكن قادر
عليه وانما لم يفعله لانه اراد الفعل من العبد بالاختيار ثم انظر الى قوله ولم يرسل
الانبياء لعبا ولم ينزل الكتب للعباد عبثا وما خلق السموات والارض وما بينهما با
طلا كما قال الله تعالى فانه مبطل لقواعدهم حيث يقولون انه تعالى لا يفعل لغرض ولا لمصلحة
ولا لحكمة ولم يخلق الرجل للمشي ولا اليد للبطش ولا اللسان للنطق الى غير ذلك من الا
عضاء ولم يخلق السموات والارض وما بينهما لحكمة ولا لغاية ولا لغرض البشر بل خلق جميع
ذلك لا لفائدة راجعة اليه ولا الى خلقه بل لا لفائدة اصلا وهذا بعينه هو العبث
والباطل واللعب تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا وسال ابو حنيفة الكاظم عليه السلام
فقال المعصية ممن فقال الكاظم على ابائه وعليه السلام المعصية اما من العبد او من ربه
او منهما فان كان من الله فهو اعدل وانصف تعالى من ان يظلم عبدا بفعله
وان كان المعصية منهما فهو شريكه والقوي اولى بانصاف عبده الضعيف
وان كانت المعصية من العبد وحده فعليه وقع الامر واليه توجه الذم والمدح وهو
احق بالثواب والعقاب ووجبت له الجنة والنار فقال ابو حنيفة ذرية بعضها
من بعض احتجت الاشاعرة بوجوه الاول ان العبد لو كان فاعلا فان لم يتمكن من الترك
لزم الجبر وان تمكن فان لم يفتقر الى الترجيح الى مرجح لزم ترجيح احد الطرفين المساويين
على الاخر لا لمرجح وهو محال فان افتقر فذلك المرجح ان وجب معه الفعل لزم الجبر والا عاد

البحث

البحث اليه فيتسلسل الثاني ان الله تعالى ان علم وقوع الفعل وجب وقوعه والا لزم انقلاب
علم الله تعالى جهلا وهو محال وان علم عدمه استحال وقوعه وعلى كلا التقديرين يلزم الجبر
لان العبد لو كان فاعلا لكان شريكا مع الله وهو محال الثالث ان الايمان لو اراده الله تعالى
من الكافر لزم عجز الله تعالى لان الكافر قد اوقع مراده وهو الكفر والله تعالى لم يقع مراده
وهو الايمان الجواب عن الاول من حيث المعارضة ومن حيث الحل اما المعارضة فانا نورد دليلهم
في حق الله تعالى ونقول ان الله تعالى اذا فعل فعلا فان لم يتمكن من تركه لزم الجبر وان لا يكون
الله تعالى مختارا في افعاله بل يكون موجبا وهو كفر لانه مذهب الفلاسفة وان تمكن
من الترك كما تمكن منه على الفعل والترك على حد واحد فاذا رجح الفعل فان لم يفتقر
الى مرجح لزم ترجيح احد الطرفين على الاخر لا لمرجح وهو محال عندهم وان افتقر
الى مرجح فذلك المرجح ان وجب معه الفعل لزم الجبر فيكون الله تعالى موجبا وهو محال والا لزم عاد البحث فيه فما
جوابهم عن الله تعالى هو جوابنا عن العبد واما الحل فانا نقول اولا انه يجب معه الفعل قوله يلزم الجبر قلنا
لا نسلم لان الفعل هنا يجب بقدرة العبد وارادته واما ثانيا فانا نقول لا يجب معه الفعل قوله يلزم ترجيح احد
الطرفين المساويين على الاخر لا لمرجح قلنا نمنع تساويهما بل يكون الفعل ارجح وان لم ينته الى حد الوجوب وترجيح
الراجح ليس بمحال واما ثالثا فانا نمنع استحالة ترجيح احد الطرفين المتساويين على الاخر لا لمرجح فان العلم القطعي
حاصل بان الجائع اذا قدم عليه رغيفان متساويان تناول احدهما من غير ان ينتظر وجود مرجح والعطشان اذا وجد (متساويان صح)
انائين متساويين فانه يشرب من احدهما ولا يموت عطشا الى ان يحصل له المرجح والهارب من السبع اذا اعترضه
طريقان متساويان فانه يسلك احدهما ولا ينتظر وجود مرجح والاصل في ذلك ان القادر يفعل بواسطة القصد
والاختيار ودعوى الداعي الى الفعل وهذا الداعي هو علم الفاعل وظنه بان ما يفعله خير او نافع فيقصده وهو
الخير فان تعدد طريقه وتساوى الطريقان في حصوله فانه يسلك احدهما من غير مرجح فان مطلوبه تحصيل كل
واحد من الطريقين فالمراد هو القدر المشترك والخصوصيات لا مدخل لها في قصده بل انها حصلت مقصوده
والجواب عن الثاني من حيث المعارضة ومن حيث الحل اما المعارضة فان دليلهم وارد في حق الله تعالى

لانه اعلم بوقوع الفعل عنه فان جاز ان لا يقع لزم تجويز الجهل عليه تعالى وان امتنع لزم الجبر وانتفاء قدرة الله تعالى
فيكون الله تعالى موجبا لا مختارا وذلك عين الكفر واما الحل فانا نقول ان العلم تابع للمعلوم وحكاية عنه وليس
مؤثرا والحكاية قد يتقدم المحكي كما يقول غدا تطلع الشمس من المشرق فانه حكاية عن طلوع الشمس مقدم عليه
وقد يتاخر عن المحكي ولا يلزم منه وجوب المعلوم وذلك لان العلم والمعلوم امران متطابقان ولا علم الا وبازائه
معلوم في ماهية المطابق هو المعلوم دون العلم فاذا تعلق العلم بوجود زيد في الدار فلولا ان يكون لوجود زيد ٧ والاصل هو
في الدار تحقق اما قبل العلم او بعده او معه لم يتعلق العلم به فهو تابع غير مؤثر في المعلوم ايجابا وامتناعا نعم اذا فرض
تعلق العلم به فقد فرض وقوع المعلوم لان فرض وقوع احد المتطابقين يستدعي فرض وقوع الاخر فاذا فرض وقوع
المعلوم ما يطابقه وكما ان هذا الوجوب مع فرض وقوع المعلوم لا يؤثر في الامكان الذاتي للمعلوم كذا فرض
علم الذي هو مطابقه ولا فرق بين علم الله تعالى في ذلك وبين علم الواحد منا فانا اذا علمنا وجود زيد في الدار
ولو لم يكن موجودا لزم ان لا يكون ما فرضناه علما وانقلاب الحقائق محال فيجب ان يكون زيد موجودا حتى
يمكن تحقق علمنا به فكما ان وجود زيد في الدار يكون مستندا الى ارادته وقدرته لا الى علمنا كذلك علم الله تعالى
غير مؤثر وعن الثالث انه خطاء فان الشركة تتحقق لو قلنا ان العبد قادر لذاته على جميع الاشياء غير مغلوب في شيء
مما يريده اما اذا قلنا ان الله تعالى قد منحه قدرة وارادة باعتبارهما يؤثر في بعض الافعال فان الله تعالى قادر
على تعجيزه وقهره وسلب قدرته وارادته فانه لا يلزم ان يكون شريكا لله تعالى وعن الرابع ان العجز انما يلزم لو لم
يقدر الله تعالى على قهر الكافر على الايمان اما على تقدير ان يقدر الله تعالى على قهره على واجباره فانه
لا عجز لكن الله تعالى لا يريد منه ايقاع الايمان كرها بل على سبيل الاختيار لئلا يقبح التكليف منه فاي عجز
يتحقق فانه اذا لم يؤمن العبد باختياره فان السلطان اذا امر الوزير ان يفعل فعلا يكون الوزير
فيه مختارا لا مجبرا بل فوض اليه الاختيار فانه اذا لم يجبره فعله لم ينسب السلطان الى العجز
نعم لو اراد السلطان منه الفعل كيف كان سواء كان باختيار الوزير او بغير
اختياره فاذا لم يفعل الوزير الفعل ثبت العجز والفرق بين الصورتين
ثابت ولكن هذا اخر ما نورده في هذا الكتاب والله
الموفق للصواب والحمد لله

سنه ١٣٠٨